20030924-0001-2

لم يعمم تصحيح البند (٣)

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان:

مسؤولية الدولة متابعة ملف المفقودين أينما كانوا

عقدت "لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان" إجتماعها الدوري وأصدرت على أثره البيان التالي:

أولاً - وقفت "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" دقيقة صمت بمناسبة مرور ٢١ سنة على مجزرة صبرا وشاتيلا المريعة. ولجنة الأهالي التي تفتخر بأنها تضمّ في صفوفها لبنانيين وفلسطينيين وبأنها تلاحق كل قضايا المفقودين لأن قضيتهم إنسانية واحدة أيّاً كان المفقود وأينما كان، تطالب الحكومة اللبنانية مرة أخرى بضرورة الإفراج الفوري عن مشروع التقرير الذي أعدته هيئة تلقي شكاوى كمدخل لحلّ مأساة أهالي المفقودين، ومن بينهم أهالي مفقودي مجزرة صبرا وشاتيلا.

ثانياً – تابعت اللجنة بإهتمام وألم شديدين العثور على رفات المفقودين اللبنانيين دعد الحريري وصبحي حيدر وإعادة رفات كل منهما الى ذويه بعدما تثبت فريق البحث عن الأسرى والمفقودين في العراق تطابق جينات كل منهما الوراثية مع بعض الرفات التي تمّ العثور عليها في إحدى المقابر الجماعية في العراق. تسجل اللجنة إستغرابها بأن الدولة اللبنانية لم تحرك ساكناً خلال كل هذه الفترة وتوجه شكرها للجهة التي قامت بالتعرف على المفقودين وإعادتهما الى عائلتيهما، كما تتقدم من عائلتي الحريري وحيدر بأحرّ التعازي.

ثالثاً – تابعت اللجنة بإهتمام شديد الأخبار التي تداولتها الصحافة نقلاً على لسان السيد حسن نصرالله والتي تفيد بأن المفاوضات التي يقوم بها حزب الله مع إسرائيل بواسطة المبعوث الألماني تتضمن –والكلام للسيد نصرالله- "سادساً: كشف مصير المفقودين اللبنانيين والفلسطينيين الذين إنقطعت الصلة بهم خلال الغزو الإسرائيلي العام ١٩٨٢ للبنان". وإذ ترحب اللجنة بتضمين المفاوضات هذا البند الذي كان من أولى واجبات الدولة اللبنانية أن تحركه منذ زمن طويل، تعتبر نفسها معنيَة بهذا الملف وتطالب الدولة بوضع كافة المعلومات المتوفرة لديها، لا سيما الوثائق التي أعدّتها لجنتا التحقيق الرسميتان (العدد ٢٤٠ حالة)، بتصرف المفاوض اللبناني.

رابعاً – بمناسبة تشكيل الحكومة السورية الجديدة، التي تحمل راية الاصلاح على كل الأصعدة، ومن خلال تتبعنا للخطوات التي جرت وتجري بشأن الملف المتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان، نطالب الدولة اللبنانية باعطاء الأهتمام الجدي للملف المعتقلين والمفقودين في سوريا، وفقاً للافادات التي سبق وتقدم بها أهاليهم للجنتي التحقيق الرسميتين (العدد ٢٧٧ حالة)، وذلك لجهة المبادرة وبحث الموضوع مع السلطات السورية المعنية بما يكفل طي هذا الملف بشكل نهائي.

بيروت في ٢٤ أيلول ٢٠٠٣